

الذي جرى في شركة عامة أخرى هي شركة فيرد فقد كشف هذا التحقيق عن اهمال من قبل السلطات يكاد يصل الى مستوى الجريمة ، اذ بلغت الخسائر التي سببها هذا الاهمال ٨٤ مليون ليرة اسرائيلية . ثم صدرت دراسة عن بنك اسرائيل في شهر كانون الاول الماضي ، لتزيد من شك المكلف الاسرائيلي في انه انما كان يدفع من أجل عدم كفاية وفساد الحكومة . فقد وجدت الدراسة انه من الشركات الاسرائيلية السبع عشرة التي تعرضت لخسائر متتالية بين عامي ١٩٦٤-١٩٦٨ كانت اثنتا عشرة منها شركات حكومية او تابعة للهستدروت ، اما الخمس الباقية فكانت غارقة في ديون حكومية مما يجعلها عمليا شركات عامة . كذلك اظهرت الدراسة ان الحكومة لا زالت مستمرة في ادارة بل وتوسيع عدد كبير من الشركات التي تتعرض للخسارة (١٢) . لم يقدر التقرير مجموع الخسائر التي تسببت بها الدولة ولكنه من الواضح لمعظم الاسرائيليين ان ما دفعوه من ضرائب يزيد كثيرا على المبالغ التي اعترفت الحكومة بأنها شطبها منذ عام ١٩٤٨ والبالغة ٤ مليون ليرة اسرائيلية (١٤) .

ولكن المواطن الاسرائيلي ليس بحاجة الى الفصائح او الدراسات الاحصائية لكي يفتنع بأنه مستغل (بفتح الغين) . اذ يكفي ان ينظر حوله ليرى ان «تطوير» الاقتصاد الاسرائيلي انما يعني تلبية حاجات الاثرياء الاجانب ، وتمويل الشركات المفلسة التي تنتج مواد غالية للتصدير ، وتدفئة جيوب مالكي ثروات البلاد ، الاجانب والمحليين ، وتقوية آلة الحرب . وتتزايد شبكات الشقق الفخمة باستمرار ولكن ليس العامل الاسرائيلي هو الذي ينتقل اليها بل المهاجر الجديد او اليهودي الثري المقيم في الخارج . وتتزايد «اصحاب العقارات القيمين في الخارج» بنجم وضع شاذ ينمط بوجود حوالي ١٢ الف شقة جديدة غير مبيعة وتظل مقفلة الابواب فارغة في حين تعيش ٤٥ الف اسرة اسرائيلية بمعدل ثلاثة افراد او اكثر في الغرفة الواحدة (١٥) . ولا يستطيع غير نفر يسير من الاسرائيليين ان ينزل في الفنادق الجميلة التي تمتد على طول الساحل ، كما أنه يتوجب على هؤلاء ان يدفعوا اسعارا أعلى مما يدفعه السائح الاجنبي في الفنادق ذاتها . ويزداد الانتاج القومي العام في البلاد بشكل ملحوظ سنة بعد أخرى ، ولكن مستوى معيشة المواطن الاسرائيلي العادي لم يتحسن وذلك لان قسما كبيرا من الدخل القومي يذهب للرأسماليين الاجانب على شكل فوائد للقروض او ارباح للاستثمارات . وبحسب المكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل فان الاجور الفعلية للعامل الاسرائيلي انخفضت بمعدل ١٪ في عام ١٩٧١ على الرغم من ارتفاع الانتاج بمعدل ٧٪ (١٦) .

من الممكن توقع رد فعل الطبقة العاملة الاسرائيلية تجاه الكولنيالية الجديدة ، اذ ان هذه الظاهرة قد حدثت قبلا في كوبا والشيلي والفلبين ومناطق أخرى ، كما أنها تظهر اليوم في البلدان المتقدمة في العالم الرأسمالي . ان بعض الاسرائيليين ، اليائسين من امكان الحصول على «العدالة» من خلال النظام ، يتحولون الى الجريمة وهو ما تؤكد المعدلات المرتفعة للجريمة في اسرائيل . ويحاول قسم آخر ، من اصحاب الافكار السياسية ، الاطاحة بالنظام بالوسائل الثورية ، ولذلك يتحالفون مع الفلسطينيين العرب الذين يعتقدون أنهم واياهم ضحايا الاستغلال الامبريالي ذاته . ومن الدلائل على مثل هذه الحركة ، المحاكمات التي جرت في اسرائيل مؤخرا لعدد من سكان اسرائيل اليهود والعرب بتهمة القيام باعمال تخريبية . ولكن في مجتمع موحد كالمجتمع الاسرائيلي تلجأ الطبقة العاملة الى الاضرابات للتعبير عن عدم رضاها ، كما حدث في السنوات القليلة الماضية . منذ عام ١٩٧٠ ، وهو العام الذي اتخذت فيه الحكومة عددا من القرارات الهامة التي تقلل من استقلال البلاد الاقتصادي ، بدأت سلسلة الاضرابات التي أصبحت تحدث يوميا في اسرائيل . ففي ذلك العام حدث ١٦٣ اضرابا مقابل ١٠٠